الباب الأول

الإصلاح الإداري والرقابة الإدارية

أنشأ الجهاز المركزي للرقابة الإدارية في الدولة الليبية منذ ١٩٧٠ وكان من أغراضه :

١-مراقبة أعمال الدولة للحفاظ على المال العام .

٢-المساعدة على الإصلاح الإداري وإنشاء الوزارات والوحدات الإدارية والمؤسسات والهيئات الإدارية .

٣-تحديد واجبات الوظائف الإدارية في الدولة .

٤-متابعة تنفيذ القوانين واللوائح الإدارية .

فترة العمل كالرقيب العام على رأس الجهاز المركزي للرقابة الإدارية ١٩٧١ - ١٩٧٧ .

كانت فترة عملي كرقيب عام للدولة من الفترات التي كان لها تأثير في حياتي العملية لما تميزت به من الاطلاع على جميع مكونات الدولة من وزارات ومؤسسات وهيئات وغيرها من المرافق في الحكومة والمحافظات والبلديات وكل ما تشرف الدولة عليه أو تشارك فيه بالداخل والخارج .

-إزاء ما بدا للثورة منذ قيامها سنة ١٩٦٩م. لضعف الجهاز الإداري وانحرافه وانعكاس ذلك على الإنتاج كمًا وكيفًا وإيمانًا منها بما للرقابة الإدارية الفعالة على الجهاز الإداري من أثر بالغ في تحقيق الكفاية والعدل ، وفي دفع عجلة الإنتاج إلى الأمام أنشأ الجهاز المركزي للرقابة الإدارية وفق القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٠ وظهر بجلاء أن له رسالة يؤديها وهدفًا يقصد إليه وأغراضًا يسعى لتحقيقها .

-تبلورت أول عمليات الإصلاح الإداري دعمًا لتطوير المجتمع وتصحيحًا لمسار الإدارة بما يتوافق مع محاربة الانحراف والتراخي والفساد وخدمة الصالح

العام والتأكد من مدى تحقيق الإدارة الإدارية لمسئولياتها في نطاق اختصاصها .

-أضحى على الجهاز أن يبحث في أسباب القصور في العمل والإنتاج وان يدأب على تقصي الأسباب التي تعوق أو تعرقل سير العمل في مختلف مرافق الدولة واقتراح ما يرى من وسائل تكفل التغلب على هذه الصعاب وتؤدي في ذات الوقت إلى زيادة الخدمات والإنتاج كمًا ونوعًا .

-ويمكنني أن أقرر هنا في ثقة واعتزاز أنه في خلال سنوات العمل في الجهاز تم إرساء بعض القواعد المتينة للانطلاق صوب الحياة الأكرم للوطن والمواطن وأسعدنا وشرفنا في تلك الفترة أن نقارن ونتعلم بالتجربة والأداء وأن نتعرف على تجارب الغير في ميدان العمل المماثل كي نأخذ بالملائم منها .

-إن ما يساور النفس أحيانًا في تلك الفترة من أحاسيس الفخر بالأداء الناجح يعادله شعور التحدي المستمر من مطالب التغيير إلى حياة أرحب فإن مطالب التنمية كانت تخيم على قلوبنا والخلاص منها والتغلب عليها لا يمكن في استصدار قانون أو استحداث تشريع أو وضع قواعد تنظيمية جديدة وتنسيق لإجراءات العمل أو حتى في اختيار أصلح العناصر البشرية .

-كان الجهاز يباشر مهامه من خلال مجموعة تقسيمات إدارية تشمل :

١-المتابعة وتشمل مهامها متابعة القوانين واللوائح التي يقوم بمتابعة تنفيذها بحسب موضوعاتها وعلاقتها ببعضها البعض والجهات المكلفة بتنفيذها وتتم متابعة كل نوع متجانس عنها باعتباره وحدة متكاملة وذلك بالاتصال بالأجهزة المنوط بها التنفيذ للوقوف على سلامته وسيره وفقًا للقواعد المقررة له .

٢-الرقابة وتشمل مهمة اتخاذ الوسائل اللازمة لتحري المخالفات المالية والجرائم المتعلقة بالوظائف العامة وإجراء الدراسات والأبحاث لاستقصاء

أسباب القصور في العمل والإنتاج واقتراح وسائل تلافيها .

٣-التحقيق إذا انتهت أوجه التصرف في التحقيق من حيث الحفظ أو الإحالة إلى الجهة التي يتبعها الموظف لتوقيع الجزاء أو إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها وإخطار الجهة بالنتيجة .

-يمكن استعراض النماذج التالية لنشاط الجهاز المركزي للرقابة الإدارية :

١-دراسة القوانين من خلال لجنة القوانين .

٢-دراسة حصر القوى العاملة ودراسة وتحليل المتغيرات من خلال استخدام أجهزة الحاسوب .

٣-دراسة تحليلية ومقارنة لشركات القطاع العام .

٤-لقد استطاع الجهاز خلال فترة قصيرة أن يرسي العديد من القواعد وأن يكشف عن الكثير من الأخطاء وأن يحقق في الكثير من الوقائع مما كان له أثر ملموس في تحسين علاقة المواطن بالجهاز الإداري في الدولة .

تبين الجهاز المركزي للرقابة الإدارية برنامج للإصلاح الإداري كالآتي :

١- قام بأول إحصاء للعاملين في الدولة .

٢- أسس معهد للإدارة لتدريب ورفع كفاءة الموظفين بالدولة .

٣- قام بإعداد ترتيب وتوصيف الوظائف الإدارية وتحديد اختصاص كل وظيفة في الجهاز الإداري للدولة .

٤- إعداد الكوادر للوزارات والبيئات والإدارات العامة للدولة .

٥- متابعة تلبية بعض الوظائف ليحلو محل العناصر الأجنبية في قطاع النفط

وبعض الشركات المملوكة للدولة .

٦- وضع خطة لرفع كفاءة العاملين بالجهاز المركزي للرقابة الإدارية من القانونيين والإداريين والمحامين وعاملي البكالوريوس في الإدارة فأوفد بعضهم إلى فرنسا ومجموعة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية في المجالات التي يباشر فيها الجهاز اختصاصاته .

- كان مقر الجهاز الرئيسي في طرابلس وله مكاتب في المحافظات العشرة تتولى تلقي شكاوى المواطنين وتراقب الإدارة المحلية للمحافظات والبلديات وجميع أجهزة الدولة والتي تساهم فيها أو تؤدي خدمات للمواطنين .

- يرفع الجهاز في نهاية كل سنة تقرير إلى مجلس قيادة الثورة ويشارك في اجتماعات مجلس التخطيط الأعلى والذي يضم مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء.

- تدرس وتناقش ملاحظات واقتراحات الجهاز في المجالات التي يشملها نشاطه وتكون على هيئة استجواب ومساءلة إلى الأجهزة التنفيذية والوزراء في مجالات أعمالهم ومسئولياتهم .

- يقترح تشريعات وقوانين وقرارات لتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين ومنع المخالفات التي يرتكبها المسئولين أثناء أداء أعمالهم ووظائفهم .

- متابعة ما يرد في وسائل الإعلام حول الحكومة وما يتبعها من هيئات وشركات وإدارات ومرافق خدمات عامة .

- كانت التقارير سنة ١٩٧١ إلى نهاية سنة ١٩٧٧ تعد في نهاية كل سنة تحفظ منها نسخة بإدارة الجهاز لمتابعة ما يتخذ وما يصدر بشأنها من قوانين وقرارات لميزانية السنوات التي تليها وما بعدها .

- بعد قيام سلطة الشعب سنة ١٩٧٧م بمدينة سبها في شهر مارس ١٩٧٧م وتم إلغاء مجلس قيادة الثورة وأنشأ مؤتمر الشعب العام واللجنة الشعبية العامة .

- في آخر سنة ١٩٧٧م سلمت الجهاز إلى الرقيب العام لجديد ورجعت للقوات المسلحة .

كانت الدولة تتكون من :

- مجلس قيادة الثورة .

- مجلس الوزراء .

- الجهاز المركزي للرقابة الإدارية .

- ديوان المحاسبة .

■ كانت أول حكومة شكلت سنة ١٩٦٩م بعد قيام الثورة .

■ كانت ثاني حكومة شكلت سنة ١٩٧٠ برئاسة العقيد معمر القذافي .

■ كانت ثالث حكومة شكلت سنة ١٩٧١م برئاسة الرائد عبد السلام جلود .

■ كانت توضع ميزانية سنوية للدولة تشمل المصاريف الإدارية والرواتب لجميع العاملين في الدولة .

■ كانت الدولة تضع خطة سنوية للتنمية وتنفيذ المشاريع في السنوات ١٩٧١، و١٩٧٢، و١٩٧٣، و١٩٧٤، و١٩٧٥، و١٩٧٦، و١٩٧٧.

■ وفي سنة ١٩٧٣م بدأ في تشكيل لجان شعبية في إدارة الدولة ومرافقها في المحافظات والبلديات والمؤسسات والشركات والهيئات العامة .

■ شكلت لجنة شعبية عامة حلت محل مجلس الوزراء «الحكومة» .

- حلت اللجان الشعبية العامة للقطاعات العامة بديل للوزارات .
- حلت أمانة مؤتمر الشعب العام سنة ١٩٧٧م محل مجلس قيادة الثورة .
- كانت المحافظات : طرابلس + الزاوية + غريان + مصارته + الخليج + بنغازي + الجبل الأخضر + درنه + سبها + الخمس وكانت تضم عدد من البلديات .

بسم الله الرحمن الرحيم

برنامج إعادة تنظيم الدولة في ليبيا

الجمهورية الليبية :

■ إن ليبيا دولة جزء من الوطن العربي وأفريقيا والعالم الإسلامي وحوض البحر الأبيض المتوسط .

■ اللغة العربية لغة الدولة .

■ الشريعة الإسلامية مصدر التشريع والإسلام دين الدولة .

■ الأسرة القائمة على الزواج الشرعي بين رجل وامرأة أساس المجتمع . قوامها الدين والأخلاق وتكامل الأدوار بينهم على المودة والرحمة .

■ تحمي الأمومة والطفولة وذوي الإعاقة .

■ تهيئ الظروف المناسبة لتنمية النشئ والشباب بالتعليم والتدريب وإتاحة فرص العمل لهم .

■ المواطنون والمواطنات لا تمييز بينهم ويراعى الأمن الوطني والمصلحة العامة .

أولاً : إدارة الدولة :

■ المال العام والموارد الوطنية – الدخل العام للدولة . تنقسم الدولة إلى إدارة محلية لشئون المجتمع المحلي في المحافظات والبلديات وأفرعها لتلبية حاجات

المواطنين من :

- التعليم .
- العلاج ، الصحة .
- السكن .
- الاقتصاد .
- الزراعة .
- الصناعة .
- النفط والغاز .
- المياه والغذاء .

ثانيًا : الأمن الطمأنينة أمن المجتمع :

- الدفاع .
- العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية والمادية .
- الإرشاد والصحافة والإعلام .

ثالثًا : السياسة الخارجية والعلاقات الدولية :

- يراعى استقلال الدولة ومصالحها الوطنية وحسن الجوار والمصالح المشتركة .

الحكومة :

أولاً : الأولويات :

١- الأمن والطمأنينة .

٢- الغذاء .

٣- الترفيه .

٤- الصحة .

٥- التعليم .

٦- المياه .

٧- الكهرباء .

ثانيًا : الوزارات :

١- الداخلية .

٢- الدفاع .

٣- الخارجية .

٤- العدل .

٥- المالية .

٦- الاقتصاد .

٧- الزراعة .

٨- الصناعة .

٩- المواصلات والاتصالات .

١٠- الشئون الاجتماعية .

١١- الإرشاد والأوقاف .

١٢- الإعلام والثقافة.

١٣- الإسكان .

١٤- التعليم والبحث العلمي .

١٥- الصحة.

١٦- النفط والغاز .

ثالثًا : اقتراح بتبني الحكومة الإلكترونية لتحسين أداء الخدمات للمواطنين .